2

الخداع الأكاديمي الاعتماد وضمان الجودة

مقدمـــة

يؤثر على طلب التعليم العالي في وقتنا الحالي ثلاثة اتجاهات رئيسية: وهي النمو العالمي لأرقام تسجيل التحاق الطلاب، وإعادة توزيع تسجيل الطلاب بين المناطق، وتنقل الطلاب المتزايد بين دولة ودولة. وتفرض هذه الاتجاهات بشكل مثير للجدل تحديات رئيسية للشفافية والمسؤولية المحاسبية في إدارة التعليم العالي.

تضخم أعداد الطلاب

بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي في عام 1970 عدد 28.2 مليون طالب. وبحلول عام 1990 زاد هذا العدد ليبلغ 70.8 مليون طالب، ثم قفز الرقم إلى 132 مليونًا بحلول عام 2004. وتمثل هذه الأرقام الحد الأدنى، حيث أنها للدول التي توفر لديها بيانات.

وتكمن هذه الأسباب لهذا التوسع في التعليم العالي في التركيبة المعقدة المتزايدة للطلب على التعليم العالي في المجتمعات والاقتصاديات التي بحاجة إلى أفراد أكثر تدريبًا، وحقيقة أنه في العديد من المجالات، نجد أن التدريب الذي يتم تقديمه " لأداء المهام الوظيفية " أصبح يتم بشكل رسمي في مؤسسات التعليم العالي، ويشمل الجامعات المشتركة، وظهور مجالات جديدة تعتمد على الجامعات كمصادر رئيسية للتدريب مثل علوم الأحياء والحاسب الآلي، وإعادة هيكلة نظم التعليم العالي في وسط وشرق أوربا ووسط أسيا بعد سقوط الشيوعية، والتي أدت إلى ظهور مؤسسات تعليمية جديدة سواء

عامة أو خاصة، وتزايد عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي. وهذه الاتجاهات، والتي نتج عنها زيادة المنافسة أكثر بين الطلاب – ليس فقط في التسجيل في الجامعات، ولكن أيضًا في دخول أفضل المؤسسات التعليمية والحصول على أعلى الدرجات العلمية القيمة أو الدبلومات – والذي شجع بشكل متناقض السباق الحاد في التعليم العالي.

البيئة السياسية الجغرافية المتغيرة

تزايد الطلب على التعليم العالي بشكل كبير في السنوات الأخيرة. والدول التالية هي الدول المهيمنة من حيث الحجم ونمو أرقام تسجيل التحاق الطلاب فيها: الصين، والتي بلغ عدد الطلاب فيها 19.4 مليون طالب في عام 2004، والولايات المتحدة الأمريكية، والتي بلغ عدد الطلاب فيها حوالي 17 مليون طالب في عام 2004، والهند، والتي بلغ عدد الطلاب فيها 11.3 مليونًا في عام 2004، وروسيا، والتي بلغ عدد الطلاب فيها 8.6 مليون طالب في عام 2004، والبرازيل، وإندونيسيا، واليابان حيث تراوح عدد الطلاب في كل منهم ما بين 3 و4 مليون طالب، وأخيرًا الأرجنتين، ومصر، وفرنسا، وإيطاليا، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، والفلبين، وبولندا، وتايلاند، وتركيا، والمملكة المتحدة، وأوكرانيا، الذي تراوح عدد الطلاب في كل منهم ما بين 2 و3 مليون طالب في عام 2004.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ووحدة أوربا الإقليمية، تكتسب نماذج شائعة مثل المقررات المجمعة في جامعات مختلفة، وجامعات في دول مختلفة، والتي تطمس في بعض الأحيان الصورة من كل جوانبها. وأخيرا، نجد أنه بينما الدول تسيطر على ما يحدث في حدودها من خلال نظم ومتطلبات مختلفة، وهناك تزايد كبير في أرقام تسجيل التحاق الطلاب للتعليم عبر الأوطان، حيث بلغ عدد الطلاب 2.5 مليون طالب في عام 2004، وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا إلى زيادة الطلب على ضمان الجودة، والاعتماد المتبادل للمؤسسات التعليمية والمنح، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات.

ظاهرة الدورات خارج الحدود وخروج الطلاب من بلادهم

ساهمت العولمة الاقتصادية في تنقل العمالة والطلاب دوليًا مما أفرز سوقا كبيرا في التجارة الدولية في التعليم العالي، والتي تحرك الآن بلايين الدولارات وتعتبر مصدر رئيسي للدخل للقليل من الدول المزودة. ومع ذلك، فإنه يمكن تشخيص ظاهرة الانتقال خارج الحدود أيضًا بأنها نتاج دورات دراسية دولية في أوقات معقدة جدًا وبوجود إدارة لا تتسم بالشفافية.

وتقدم جامعة بيل هيلس مثالًا قويًا على هذا: فهي لا تطالب بمنح الدرجات في حقول مختلفة، ولكنها تطالب أيضًا لأن تكون مشاركة في إمارة منطقة هوت ريفر في غرب أستراليا وأن يكون لديها رخصة لمنح الدرجات من إمارة سيبورجا في إيطاليا. وعلاوة على ذلك، فإنه يتم تدريس الدرجات العلمية المقدمة في مراكز تعلم فيما تم الإشارة إليه كقرى المعرفة في دبي، وهونج كونج، وسنغافورة، وتايوان، ولبنان، ونيجيريا.

ونتج عن انفجار تقنيات المعلومات والاتصالات الجديد الموقف الحالي الذي يزداد تعقيدًا مع تضاعف عدد المؤسسات التعليمية العملية وبرامج التعلم عن بُعد. وتختلف آليات التمويل وضمان الجودة لهؤلاء المزودين بالتعليم عن الذين لديهم مؤسسات تعليم عالي تقليدية. ويمكن وصف هذه الاتجاهات الحديثة بأنها واعدة حيث أنهم يكشفون عن وجود طلاب أكثر ينجحون في الوصول إلى الجامعات، كما تنشأ مناطق جديدة وفرص جديدة للدراسة بالخارج وتتطور بشكل سريع.

وهم يساهمون في نفس الوقت في المنافسة المتزايدة بين الطلاب والمؤسسات التعليمية، وفي تغييرات وأدوار ووظائف الجامعات، وفي ظهور مزودين جدد.... إلخ. ويمكن أن ينتج عن كل العوامل الأخرى محفزات جديدة للغش الأكاديمي وسلوك الفساد.

المنافسة المتزايدة بين الطلاب والمؤسسات التعليمية

تمثل المنافسة المتزايدة بين الطلاب والمؤسسات التعليمية في وقتنا الحالي ظاهرة في جميع أنحاء العالم. فإذا لم يكن هناك تنظيم ورقابة جيدة لهذه الظاهرة حيث يزيد الضغط

من خطر الخداع الأكاديمي والخداع من قبل الطلاب ومن قبل المؤسسات التعليمية. فنجد في جورجيا على سبيل المثال أن بعض معلمي الدروس الخصوصية يحصلون على رشاوى ليضمنوا لطلابهم التسجيل في القسم الذي اختاروه. ويكون هؤلاء المعلمين الخصوصيين بشكل عام أعضاء في لجان الاختبار ومن ثم لديهم اتصالات مع الجامعات، ومعروف لديهم محتوى أوراق الاختبار، ويمكن أن يؤثروا في إجراءات التحاق الطلاب لتحسين فرص الطلاب في الالتحاق بجامعة معينة. وتملك المنافسة في مجال البحث أيضًا آثار محددة. فعلى سبيل المثال، أصبحت مؤسسات التعليم العالي كمنتجين للبحث أي أصبحوا أكثر عرضة للسرقات الأدبية. وحيث أنهم أيضًا مستهلكين للبحث، فهم أيضًا أكثر تعرضًا لاحتكار نتائج البحث.

وظيفة حراسة البوابات للجامعات الأكثر هيمنة

أصبحت الدرجة الجامعية بالتدريج شرطًا أساسيًا لعدد متزايد من الوظائف. فلا غنى عن الشهادات في الوقت الحالي للحصول على وظائف تمنح صاحبها السلطة، والنفوذ، والمكانة في المجتمعات الحديثة. وهذا يضع مسؤولية كبيرة على مؤسسات التعليم العالي، وفي نفس الوقت، يفتح المجال لفرص ضخمة لممارسات الفساد. فقد أصبح الاختبار الذي يُجرى لدخول الطلاب التعليم العالي دورًا مفتاحيًا تلعبه مؤسسات التعليم العالي، والتي تشارك مع وزارة التعليم العالي في بعض الحالات.

فالاختبارات هي الأدوات الرئيسية المستخدمة في عملية التسجيل وهي المحددات الرئيسية للنجاح في المستقبل في التعليم، والتوظيف، والدخل، والحالة الاجتماعية. وبسبب المنافسة بين المؤسسات التعليمية من أجل الوصول إلى مهن معينة، فإنه من الممكن أن ينشأ من الضغط على طلب الإتاحة للمؤسسة التعليمية أو المقررات التي من الممكن أن تحقق هدف الطالب سلوكيات فساد تجد من يساندها. وعلاوة على ذلك، فإن الجامعات تلعب دورًا أكبر كهيئات تقوم بالاختبار.

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، على وجه الخصوص، التوسع في التعليم ثم الحاجة التي تنشأ للتزويد بآليات تصنيف أكثر تنافسية لمتابعة الإتاحة إلى وظائف تعطي الهيبة

والمكانة لصاحبها. فنرى أن الجامعات في الواقع كمؤسسات جدارة تعليمية من الممكن الثقة بها للتزويد باختبارات عادلة ونزيهة. ومع ذلك، فعند انهيار آليات الاختبار لديهم (حدث هذا على سبيل المثال في الصين) أو عندما تخضع لممارسات فاسدة (حدث هذا على سبيل المثال في الهند)، فإن صورتهم تضعف بشكل كبير.

ظهور موردين جدد للتعليم العالي

ساهم ظهور موردين جدد للتعليم العالي في تنوع سوق التعليم العالي، وإنشاء معاهد فنية، وكليات مجتمع، وكليات فنون حرة، وجامعات كبرى، ودراسات داخل وخارج الحرم الجامعي، وهكذا. ومن ثم فقد مارست العديد من الدول دعمًا لمبادرات التعليم الثانوي الخاص، والهجرة الجماعية من الطلاب إلى الخارج، وتنوع تقنيات الإنتاج والتسليم، وتطوير سوق كبير لموردي التدريب الإلكتروني، ومؤسسات التعليم عن بُعد والمؤسسات المفتوحة الأخرى (وفي وقت مبكر، كان لدى الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة 120,000 طالب).

ومن أجل أن يعمل سوق التعليم العالي بفاعلية وعلى نحو لائق من خلال هذا السياق، فهناك حاجة قوية لوجود معلومات معتمدة عما تقدمه المؤسسة التعليمية والقيمة الحقيقية لتحقيق أهداف التعلم، وتطوير المهارات والمؤهلات. ونجد بشكل عام أن هناك عقبة من شقين، فلا يوافق كل أصحاب المصالح على الحاجة للاعتماد، وحتى الكيانات والبرامج المعتمدة لا تقوم دائمًا بخدمات من نفس النوعية.

تنوع أسواق التعليم العالي

ساعد التقدم في تقنيات المعلومات والاتصالات في تطوير طرق جديدة لتقديم تعليم عالي وأثبت إمكانية تحسين جودة ونوعية التعلم. وبالنسبة للجامعات الراسخة والتي تعمل على نطاق واسع في التعليم عن بُعد، وتتطلب النقلة التي حدثت في استخدام تقنيات جديدة لاستثمارات هائلة للأنشطة في البنية التحتية الجديدة كلها لتطوير وتقديم مقررات جديدة.

وتتطلب القرارات الجديدة البدء في هذه التغييرات التي لا يمكن أن تتم بسهولة أو بسرعة. ومع ذلك، فمن الواضح أن جامعات التعليم عن بُعد لا تواجه بإيجابية تحديات الدمج والتقنيات التي تستحدث باستمرار، مما قد يجعلها تفقد الطلاب والدعم الحكومي. فيمكن أن تساعد شركات التمويل المشترك التي تمولها الشبكات العالمية على تبني تقنيات تعلم إلكتروني على مجال أوسع. وفي جميع الأحوال فسيكون السؤال: في هذا السيناريو، من المسؤول، ولمن وكيف؟ وبسبب زيادة برامج الدرجات العلمية الجديدة والمؤسسات التعليمية الخاصة، فنجد في بعض الأحيان أنه هناك احتمالية كبيرة لتقديم خدمات وشهادات زائفة، وهناك أيضًا احتياج متزايد للاعتراف بالشهادات والدبلومات، والمقررات، وبرامج ومؤسسات التدريب. وتترجم هذه الحاجة إلى ظهور طلب أكبر لضمان الجودة والاعتماد من المؤسسات التعليمية وآليات التقديم.

الطلب على الحوكمة المهنية للتعليم العالي

بصرف النظر عن التأرجحات، فمن المحتمل أن يستمر الطلب على إتاحة التعليم من قطاع كبير من الأفراد أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، ستظل التمويلات محدودة كما ستكون الرغبة في تخصيص المصادر بشكل فعال في صراع مباشر مع الطلبات على الإتاحة، والتي ستمثل ضغطًا أكبر على التعليم العالي. وحيث أصبحت المؤسسات التعليمية أكبر وأكثر تعقيدًا، فسيكون هناك حاجة لممارسة ضغط أكبر وعلى مستوى أكبر من الإدارة المهنية.

ونجد في نفس الوقت أن النماذج التقليدية للحوكمة ستكون تحت ضغط متزايد للإصلاح حيث سيصبحون غير فعالين في المؤسسات التعليمية التي تنمو بشكل أكبر وأكثر بيروقراطية. وعلاوة على ذلك، سيكون هناك إضفاء للسمة الاحترافية على الإدارة الشاملة للتعليم العالي. وستتزايد أيضًا المسئولية مما يسبب الصعوبات الكبيرة التي تواجهها المؤسسات. وكلما ازدادت الميزانية التعليمية، فسيترتب على هذه الزيادة مطلبًا لا مفر منه لرصد النفقات، والتحكم بها، وطلب المزيد من الشفافية، والمسئولية في إدارة الموارد.

الخداع الأكاديمي وضمان الجودة ـ المشكلات الرئيسية

الفساد ظاهرة موجودة على كافة المستويات بالجامعات. وتبين دراسة الحالة الجورجية ذلك. فنجد هناك، أن سوء السلوك يؤثر على نطاق واسع على الاختبارات الجامعية، ومنح وثائق الاعتماد الأكاديمي، وشراء السلع والخدمات، وترخيص واعتماد المؤسسات. ومن المتفق عليه الآن، أن الخداع الأكاديمي وممارسات الفساد تضم مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح المعنيين بها، بما في ذلك المتقدمين للاختبار، والمعلمين، وأعضاء هيئة التدريس، والمشرفين، والمسئولين، والموظفين الذين لديهم سلطات إجراء الاختبارات، بالإضافة إلى مديري المقررات الدراسية، والبرامج، والمؤسسات، والجامعات، وما إلى ذلك. ونجد أيضًا أن الكيانات المسؤولة عن ضمان الجودة والاعتماد هي الأخرى عرضة لممارسات الفساد، ويكون هذا الأمر أكثر إثارة للقلق. ومن الصعب جدًا في نطاق هذا السياق، نظرًا لتعقيد وتنوع الاتجاهات، إصدار قائمة شاملة بكافة فرص الخداع الأكاديمي.

و من شأن هذا أن يكوّن ممارسة نافعة، ومع ذلك، من شأنه أن يساعد في تحليل أسباب الفساد في التعليم العالي وتصميم الاستراتيجيات للتصدي لها. ويركز هذا الفصل على مجموعة واسعة من فرص ممارسة الفساد. ومن خلال ذلك، يمكن المحافظة على الاختلاف بين النماذج الحالية للتعليم العالي، والنماذج الجديدة التقليدية، التي تنشأ داخل وخارج قطاعات التعليم العالي الخاصة والعامة على حد سواء، على الرغم من وجود حدود واضحة بينهما.

الخداع الأكاديمي والفساد في النماذج التقليدية للتعليم العالي

يتخذ الخداع الأكاديمي والفساد في النماذج التقليدية للتعليم العالي نماذج متنوعة، مثل الاتفاق بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس أو الإداريين، فمثلًا أن يدفع الطلاب مبالغ مالية للأساتذة الجامعيين للحصول على تقديرات جيدة، أو فرض الإداريين رسوم على أسر الطلاب للتقديم بجامعاتهم. ومع ذلك، فإن الاختبارات هي المجال الرئيسي لتنوع الممارسات الخاطئة. فقد يحدث ذلك قبل أو خلال أو بعد الاختبارات. وفيما يلي بعض النماذج على تلك الممارسات الخاطئة.

قبل الاختبار

- أن يقدم أساتذة الجامعة للمتقدمين للجامعة محاضرات تعليمية باهظة الثمن، والتي تعد شرطًا للقبول أو النجاح.
- أن يسرب المسئولون، ومعدي الأوراق، والمشرفين، والإداريين بالمدرسة محتوى أوراق الاختبار قبل الامتحان بسبب المحسوبية والتفضيل أو الرشوة.
- إعداد الموضوعات الفعلية بالاختبار مسبقًا (فعلى سبيل المثال في باكستان، وُجد بعض معدي الأوراق يشغلون مراكزهم التعليمية للدروس الخصوصية الخاصة بهم للمتقدمين للاختبار، ويسمح لهم بالوصول على الأقل لجزء من أوراق الاختبار، مقابل دفع رسوم كبيرة).

خلال الاختبار

- انتحال شخصية الغير (حيث يحل المتقدمين غير المسجلين للاختبار مكان المتقدمين المسجلين، وأحيانًا يكون المشرف على دراية كاملة بهذا الأمر).
- يقوم المتقدمون بتهريب مواد للغش (نذكر على سبيل المثال المذكرات الكتابية، أو وجود كتب مدرسية مخبأة داخل ملابسهم).
- المساعدة الخارجية (من مساعدين لهم، نذكر على سبيل المثال استخدام الهواتف الخلوية).
- الغش عند إجابة أسئلة الاختبار، أو في كتابة أبحاث نهاية الفصل الدراسي.
- النسخ والتواطؤ بين المتقدمين.
- عدم الانتظام خلال الاختبار (نذكر على سبيل المثال تغيير المدة الزمنية المخصصة لكل طالب دون مبرر معقول).
- ترهيب موظفي الإشراف (نذكر على سبيل المثال، الترهيب من المتقدمين، أو المساعدين الخارجيين، أو الوالدين، أو السياسيين، أو ما إلى ذلك).
- تعيين المتقدمين بطريقة غير صحيحة من قبل المسئولين لمراكز مستهدفة.
- استخدام مراكز اختبارات وهمية (وهي مراكز اختبار وهمية أُسست من قبل مسؤولي

الاختبارات الفاسدين حيث يمكن للمتقدمين إنجاز اختباراتهم بدعم من المساعدين و/ أو بدون إشراف).

- شراء الأوراق البحثية المنتهية، وخصوصا على الإنترنت (نذكر على سبيل المثال عبر ما يُطلق عليه معامل الأوراق).
- استبدال النصوص (حيث تُستبدل النصوص المكتوبة خلال الاختبار بنصوص أخرى مكتوبة إما قبل أو بعد الاختبار).

بعد الاختبارات (دخول الجامعة)

- الممارسات الخاطئة عند وضع التقديرات (وهي التواطؤ بين المتقدم ومانح التقديرات، وترويع مانح التقديرات من قبل الوالدين، أو ترويع الوالدين من قبل مانحي الدرجات سعيًا للحصول على مكافآت من والدي المتقدم).
- رشوة الجهات الأكاديمية المسؤولة عن القبول بالجامعة و/ أو التي تمنح المنح الدراسية رسميًا للمتقدمين وفقًا لمؤهلاتهم الدراسية ونتائج الاختبار.
- تزوير ملفات البيانات وأوراق النتيجة، وغالبًا ما يحدث ذلك من قبل مسئولين فاسدين (على سبيل المثال، نتائج اختبار القبول أو ترتيب الطلاب في قائمة القبول وتغييرها بشكل غير قانوني).
- التغيير غير القانوني في نسب الحصص المدفوعة والمجانية.
- بيع مقاعد إلى الطلاب الذين لا تؤهلهم درجات الاختبار لموقع (في الأوقات التي يتم فيها عملية مزايدة في حال كان عدد المقاعد محدود).
- إصدار أوراق اعتماد ودبلومات مزيفة (على سبيل المثال عن طريق معامل الورق).
- التلاعب في السيرة الذاتية من أجل الحصول على وظيفة أو زيادة في الراتب (على سبيل المثال استخدام دبلومات مزيفة أو منشورات غير موجودة وما إلى ذلك).
- بيع المنشورات الدراسية (مقابل هدايا، أو رشاوى، أو أعمال مجانية، أو أي مكافآت أخرى) أو منحهم ذلك بناءً على أصولهم الدينية أو العرقية).

كما وُجد أن هناك العديد من الممارسات الخاطئة في مجال البحث، والصحف، والمنشورات الأكاديمية، مثل السرقة الأدبية،أو تلفيق أو تزوير البيانات أو تحريفها،أو التلاعب بنتائج البحث، والتلاعب بالإحصائيات، والانحرافات، وتعارض المصالح بين المراجعين، وما إلى ذلك. ويقوم بعض المحاضرين بالجامعة والباحثين بتقديم الاستشارات لشركات خاصة، وذلك دون أي شكل من أشكال الرقابة المحددة من خلال التسلسل الهرمي لجامعتهم. ويكون لهذه الممارسات أحيانًا أثر قوي على معدل الحضور وتأثيرات محتوى التدريب والانحراف في نتائج البحث.

الفساد في النماذج الجديدة للتعليم العالي

نجد في الأعوام الأخيرة، أن هناك تطورات واسعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما زاد بشكل كبير من نطاق الغش في الأوساط الأكاديمية، وأُدخلت في الوقت ذاته طرق جديدة ومبتكرة من الممارسات السيئة. ويمكن القول أن الإنترنت (وكافة أشكال التعلم الإلكتروني) هي المركبة الرائدة للممارسات الاحتيالية في وقتنا الحالي. فبجانب الدور الذي يلعبه الإنترنت في أشياء أخرى، فهو يسهل من ممارسات بيع المقالات وأبحاث نهاية العام الدراسي (مما يجعل السرقة الأدبية مشكلة كبيرة)، فضلًا عن الدرجات الزائفة، حتى ولو من كليات ومؤسسات تتسم بالسمعة الطيبة مثل جامعة هارفارد، وجامعة بيل، وجامعات أخرى في لندن وباريس. ونجد في الوقت الحالي أن الوكالة الوطنية السويدية للتعليم العالي قد تأثرت إلى حد كبير بالخداع الأكاديمي أكثر من ذي قبل.

وشملت مشكلات البلاد ما يلي: حملة الدكتوراه الوهمية المفترض بأنها من مؤسسات التعليم العالي السويدية، والطلاب الذين يتقدمون لمقررات تدريبية بناءً على مؤهلات مزيفة، والأفراد الذين يتقدمون لمناصب باستخدام درجات وهمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الجامعات الوهمية، البعض منها له دعاية في الصحف الدولية، وتداول المعلومات من خلال إرسال البريد المزعج أو احتلال مرتبة متقدمة في قائمة محركات البحث.

تبيع تلك الجامعات أيضًا المؤهلات من مؤسسات التعليم العالي السويدية، زاعمين أنهم أعضاء في تلك المؤسسات. وحقيقة، نجد أن هناك أعداد كبيرة من مواقع الإنترنت متخصصة في تقديم خدمات احتيالية متعددة في الوقت الحالي.

وقد ساهمت الطفرة في التعليم خارج حدود البلاد في ظهور فرص جديدة للاحتيال. وفيما يلي بعض الأمثلة التي تنطوي على إدارة الطلاب في الخارج ومنح الامتياز للمقررات التدريبية في الخارج.

إدارة الطلاب خارج البلاد (عبر البحار)

- يعرض على الطلاب الذين يدرسون بالخارج حوافز مالية للالتحاق.
- الوعود الكاذبة للمتقدمين أو تقديم وعود لهم بالقبول على الفور.
- يفرض على الطلاب غير المستحقين للقبول رسوم متنوعة غير قانونية.
- يستخدم المتقدمين أوراق اعتماد مزيفة للقبول.
- يفرض على المتقدمين من وكلاء التعليم تزوير المستندات التي تؤهلهم لدخول الجامعة.
- التوظيف العشوائي للطلاب الأجانب كوسائل للحصول على الأموال (وهي قبول شهادات مزورة أو الافتقار إلى المهارات اللغوية إلى آخره).
- المؤسسات الوهمية التي لا تقدم الخدمات المعلن عنها. وغالبا ما تكون تلك المؤسسات مؤسسات غير دائمة حيث تغلق بمجرد أن تحصل على الأموال.
- المؤسسات الوهمية التي تعد بتأشيرات للطلاب بالخارج الذين يلتحقون بدوراتهم الدراسية.
- المؤسسات أو المقررات التدريبية التي ليس لديها أوراق اعتماد صحيحة تدرج في القائمة الرسمية المعدة للطلاب الدوليين.
- تقليل المعايير الأكاديمية للطلاب الأجانب (وهي فيما يتعلق بالقبول والأداء والتخرج وما إلى ذلك).

- يسمح للطلاب الأجانب بإعادة المقررات التدريبية عدة مرات، حتى عندما لا يكون لديهم أي احتمال في النجاح.

منح الامتياز للمقررات التدريبية بالخارج

- الموظفون الفاسدون الذين يجمعون الأموال من خلال إصدار التراخيص وحقوق الامتياز وتحصيل الرسوم أو الرشاوى من أولئك الذين يرغبون في الحصول على حق الامتياز.
- الطلاب الذين يلتحقون بالمؤسسات الممنوحة الامتياز، افتراضًا بأنهم بدفعهم الرسوم فهُم مؤهلون تلقائيًا.
- تقليل عدد الطلاب الراسبين من خلال زيادة درجات أولئك الذين على وشك الرسوب وغض الطرف عن السرقة الأدبية.
- ضغط الطلاب أو أولياء الأمور أو المؤسسات الممنوحة حق الامتياز على أعضاء هيئة التدريس لتعديل معايير وضع الدرجات، وبذلك ينجح الجميع في الاختبارات والتقييمات (نذكر على سبيل المثال، المؤسسات في الصين وماليزيا وفيتنام).

الفساد في آليات ضمان الجودة والاعتماد

تعاني عمليات الاعتماد ومنح الشهادات في العالم كله بشكل كبير، وذلك بسبب الغش.

الغش. ووفقًا لما ذكره (بير وبير):

- هناك أكثر من ثلاثمائة جامعة غير معتمدة تعمل حاليًا. وفي حين أن قلة منهم فقط هم المبتدئون بشكل حقيقي أو مشروعات عبر الإنترنت، فتتراوح الغالبية العظمي من كونها مفزعة في جودتها حتى تصل إلى درجة كونها مصانع صريحة للشهادات، والتي تعد مؤسسات وهمية تبيع الدرجات مقابل مبالغ تتراوح من 3000 دولار أمريكي و5000 دولار أمريكي. فمن غير المعقول أن تمنح مدرسة وهمية كبيرة ما يقرب إلى 500 دكتوراه كل عام، ونتيجة لذلك فهم يستطيعون الكسب بسهولة إجمالي دخل

يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي. تشير البيانات أنه يمكن لمدرسة وهمية واحدة أن تكسب بين 10 و20 مليون دولار سنويًا.

وهناك المزيد من نماذج محددة للممارسات الخاطئة في ضمان الجودة والاعتماد، نذكر منها ما يلي:

- دفع الرشاوى للحصول على شهادة نجاح أو اعتماد.
- التحريف في تطبيق معايير الاعتماد، على سبيل المثال قبول المتقدمين ذوي المعايير الأدنى من المستوى المطلوب للإيفاء بمعايير الالتحاق (سلفًا) أو منح الطلاب درجات أعلى للوصول إلى معايير الإنجاز (بعدها).
- تعتمد عمليات الاعتماد على معايير لا تتسم بالشفافية (لأن مدير المدرسة لديه مصلحة في منع التنافس).
- مراوغة مؤسسات التعليم العالي في إجراءات الاعتماد من خلال مخططات منح الامتياز أو تقديم مقررات تدريبية في قطاعات نظم التعليم حيث يكون الاعتماد غير إجباري.
- تأسيس مدارس أحادية الغرض لتحقيق الأرباح من خلال الكذب حول حالة الاعتماد لديهم، ولذلك فهي تمنع طلابهم من تأدية اختبارات الإجازة الوطنية.
- أن تصدر المؤسسات غير المعتمدة درجات معتمدة وهمية.
- إنشاء وكالات اعتماد محتالة أو وهمية (مصانع الاعتماد، والتي أسست في وقت ما من قبل مؤسسات التعليم العالي ذاتها).

الاختلافات القائمة على السياق

تعتمد فرص الفساد على النموذج المناسب، وبسبب ذلك تنشأ اختلافات محددة قائمة على السياق، ومن خلال نظرة سريعة على التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، يمكن الكشف عن سلسلة متصلة من الأنظمة الأكاديمية: بدءًا من نماذج متمركزة إلى حد كبير (على سبيل المثال فرنسا والصين) إلى نماذج أخرى تقريبًا غير متمركزة تمامًا (على سبيل المثال أستراليا وكندا والهند)، ومن الأنظمة الاتحادية (مثل ألمانيا والولايات المتحدة

الأمريكية) إلى الأنظمة حيث يتنافس القطاع الخاص مع القطاع العام (مثل أمريكا اللاتينية واليابان)، ومن الأنظمة التي حتى وقت قريب كنت منقسمة بواسطة مؤسسات متعددة وعالية التخصص (كما في الدول الأوروبية الشيوعية السابقة)، وإلى الأنظمة التي تعد نسخة كربونية من الآخرين (كما في بعض الدول في إفريقيا والمنطقة العربية). وبالمثل، تختلف نظم ضمان الجودة والاعتماد من دولة إلى أخرى.

ولذلك يجب التمييز بين النموذجين التاليين: ضمان الجودة، والاعتماد المنظم والمراقب من قبل الهيئات المركزية العامة (على سبيل المثال وزارة التربية والتعليم، لجان منح الجامعات، وكيانات القطاع الخاص والجمعيات المهنية وما إلى ذلك).

ضمان الجودة والاعتماد المنظم والمراقب من الهيئات المركزية العامة

هذا هو النموذج السائد في العديد من المجتمعات، وبالمثل، المجتمعات ذات التقليد الأقوى في إدارة التعليم المركزي كما في فرنسا وبعض الدول السوفيتية السابقة. وتنحصر في هذه الحالة آليات ضمان الجودة في الأنشطة التعليمية بالمؤسسات داخل الحدود الوطنية ولا تتفق دائما على الصعيد الوطني.

وعلاوة على ذلك، تفتح سلطة الاحتكار المستمدة من هيئات القطاع العام وتحالفات أصحاب المصالح المعنيين بالأمر باستمرار الأبواب للممارسات الفاسدة المتنوعة، مثل دفع الرشاوى للقبول بالجامعات، أو الحصول على الاعتماد بنجاح، أو عمليات الاعتماد القائمة على معايير لا تتسم بالشفافية، والانحراف في تطبيق معايير الاعتماد، وما إلى ذلك.

أظهرت دراسة أجريت في أوكرانيا، حيث يوجد نحو 175 مؤسسة تعليم عالي خاصة ومعتمدة، بأن المجالات الرئيسية للفساد في قطاع التعليم تشمل الجامعات الكبرى بالدولة التي تتحكم بالترخيص والاعتماد.

وكشفت المقابلات التي أجريت مع 43 من رؤساء الجامعات ونائبي رؤساء الجامعات والإداريين من خمس جامعات خاصة أن طلبات الترخيص أو الاعتماد الناجح تحتاج إلى تقديم رشاوي، مع وجود عدد قليل من الحالات الاستثنائية، حيث يتطلب الترخيص

الذي يعد إلزاميًا فقط على المؤسسات الخاصة رشوة قدرها 200 دولار أمريكي (حوالي راتب شهرين للأكاديمية النموذجية)، وقد يتطلب الاعتماد مكافأة قدرها 10 أو 20 أضعاف هذا المبلغ.

ضمان الجودة والاعتماد المنظم والمراقب من الجهات غير الحكومية

ومع تحرير قطاع التعليم العالي، وهو النموذج الرائج حاليًا. فمن حيث المبدأ، يقدم هذا النموذج مخاطر منخفضة من التواطؤ وتضارب المصالح بين الجهات المسؤولة عن الاعتماد والمستفيدين من خدماتها.

ولكن لا يعالج فصل الجهات المسؤولة عن ضمان الجودة والاعتماد عن مؤسسات التعليم العالي أسباب الفساد المتشعبة الأخرى وكذلك الخداع الأكاديمي، على سبيل المثال، الهيئات التنظيمية غير الشرعية أو نطاق ضمان الجودة والاعتماد الجزئي أو غير المتناسق، مما يترك مجالًا للمديرين لإساءة استخدام الإجراءات، وعدم امتثال مؤسسات التعليم العالي لإجراءات ضمان الجودة، وما إلى ذلك.

وقد تبين من الخبرة بأنه قد يتم تشويه نموذج التنظيم هذا أيضًا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتحايل مقدمي خدمات التعليم العالي في إجراءات الاعتماد من خلال مخططات منح الامتياز، كما يمكن أن تكذب المدارس حول وضع حالة الاعتماد، كما قد تنشأ وكالات اعتماد وهمية وخصوصًا عبر الإنترنت وما إلى ذلك.

الخداع الأكاديمي وضمان الجودة – المبادئ التوجيهية

نظرًا لضخامة المشاكل المعقدة وتنوع فرص الخداع الأكاديمي وأهمية العوامل السياقية والمجتمعية، لا يمكن أن تقدم حلولًا يمكن تطبيقها عالميًا لمواجهة تلك الصعوبات. ولابد من تشخيص كل بلد وكل مؤسسة بشكل سليم، وتحديد الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الصعوبات.

ومع ذلك، ومن خلال الخبرة المكتسبة في هذا المجال في جميع أنحاء العالم، يمكن اقتراح ثلاثة من المبادئ التوجيهية لوضع الاستراتيجيات.

المبدأ الأول

يجب أن تسهم سياسات الجودة في دورة تتسم بالفضيلة (وليس بالفساد)

في أغلب الحالات، يدعم ضمان الجودة الاعتماد والمؤسسات المعتمدة بأن تكون خالية من الغش. وبمواجهة المشكلات القائمة على نوع مقدم من الموردين وهي الحاجات التي نحتاج إلى تقديمها، والطريقة، والوسيلة وموقع نظام التسليم، ومنهج ومحتوى التدريس، وترتيبات ضمان الجودة الخارجية والداخلية التي تزود بالعناصر الرئيسية للاعتماد، وتقلل أيضًا من فرص الخداع الأكاديمي والقضاء عليها. وبعبارة أخرى، تفترض المؤسسات المعتمدة أنه قد تم معالجة ضمان الجودة وتساهم في مكافحة الخداع الأكاديمي.

هذه هي الدورة التي تتسم بالفضيلة. وفي هذه الظروف، يُعد ضمان الجودة والاعتماد مبادئ أساسية لمواجهة الغش لكل من النماذج الحالية والجديدة بالتعليم العالي. وحين نجد في بعض المجتمعات التي تعاني لأسباب سياسية أو بسبب نقص الموارد أنه من المستحيل اعتماد ضمان الجودة وفرض إجراءات الاعتماد على المؤسسات، نجد أنه لا يزال هناك بعض الوسائل العملية التي يمكن تطبيقها لمواجهة الفساد وكذلك مواجهة التحديات.

ومع ذلك، يمكن أن تحدث الدورة التي تتسم بالفساد، حين لا يكون هناك مواجهة لتحديات ضمان الجودة بشكل صحيح وتوفر عملية ضمان الجودة فرص للفساد. وهذا هو الحال عندما لا تحدد جيدًا مسئولية مؤسسة الاعتماد أو آليته، وعندما لا تخلو مؤسسة الاعتماد أو آليته من تواطؤ المصالح، أو عندما يكون هناك وسيلة ضغط اجتماعي أو سياسي أو مادي على نظام التسليم الذي يقتضي الاعتماد. والأسوأ من ذلك كله، أن هذا يحدث عندما يتلاعب الفريق المسؤول عن ضمان الجودة في البيانات وعندما تقوم آلية الاعتماد على أسس غير أمينة.

ولا تكون المؤسسات التعليمية غير المعتمدة بالضرورة مؤسسات لمعامل الورق diploma mill (أي مؤسسة تمنح الدبلوم مقابل مبلغ معين دون الاعتماد على مؤهلات

محددة). حيث اختارت بعض مدارس تعليم قيادة الشاحنات، وكليات تعليم العلاج بالتدليك، وحتى كليات تعليم الحاسوب على سبيل المثال، ألا تكون معتمدة ولكنها لا زالت تعقد فصولًا دراسية وتدرس للطلاب وتجعلهم مسئولين عن التعلم.

المبدأ الثاني:

يجب أن تضع السياسات السليمة في حسبانها الانتشار الواسع للتكاليف الاجتماعية للغش وكذلك التكاليف المالية والأخلاقية.

نجد أن هناك تجاهل لتكاليف الغش بشكل عام أو أن هناك تغاضي عنها من أصحاب المصلحة بالتعليم العالي. ولكن من أجل حث السلطات والعامة على مكافحة الغش، فإنه يجب زيادة وعيهم حول الآثار الاجتماعية الكبيرة المترتبة عليها والجوانب المالية والأخلاقية التي قد يتكبدونها. وتشمل النتائج المترتبة على الغش عدم المساواة والعدل في إجراءات الاختيار، والشك في أداء نظم التعليم العالي، والتكاليف المتكبدة في تقديم إجراءات أمنية موثوق بها، وما إلى ذلك.

تأثرت الفئات المختلفة من أصحاب المصالح المعنيين بأنواع مختلفة من الغش وتشمل ما يلي:

- **العملاء الشرفاء** الذين يقعون ضحايا لعملية الغش. حيث يفرض عليهم رسوم وتكاليف أخرى ويحصلون في المقابل على خدمات وشهادات زائفة، أو الشخص الذين يعتقدون بأنه معلم مدرب أو استشاري أعمال أو مهندس قد لا يحمل هذه الدرجة أو حتى المعرفة اللازمة للقيام بهذا العمل.
- **أصحاب العمل**، الذين يقعون ضحايا لموظفين غير مؤهلين، يستخدمون شهادات زائفة، مما قد يسبب لهم تكبد خسائر مادية، وقد يتسببون أيضًا في إصابة الأشخاص أو الممتلكات. وقد تبين من دراسة استقصائية أجريت حديثًا مع 1500 مدير موارد بشرية في 1500 شركة كبيرة بالمملكة المتحدة، حيث ذكر أكثر من النصف بأن الكذب في السيرة الذاتية كان مشكلة خطيرة لشركاتهم وأكثر من 70٪ ذكروا بأنهم قد واجهوا حالات من الكذب حول السيرة الذاتية من متقدمين محتملين للوظائف.

- **المواطنون الذين يدفعون الضرائب**، وبذلك فهم يدعمون التعليم العالي، ولذلك قد يرتابون تدريجيًا بسبب وجود نظام الضرائب، وشرعية تمويل التعليم العالي. كما يمكن أن تحصل المؤسسات الزائفة بالفعل الملايين من المؤسسات الصالحة، ويمكنها أن تعكر صفو التعليم العالي غير التقليدي.وفي هذا السياق، تعتبر التكلفة الأخلاقية للغش خطيرة جدًا، حيث تترتب عليه آثار مدمرة. وهناك مثالين على ذلك: الأول أنه أُكتشف أن طبيب أطفال بارز قد زور شهادة الطب من جامعة كاليفورنيا، أما الثاني فهو لخبير قدم شهادات علمية للشهادة في أكثر من 300 قضية أمام محكمة كاليفورنيا العليا بدون الحصول على شهادات كافية.

المبدأ الثالث

يجب أن تكون السياسات شاملة ولا تستهدف فقط الخداع الأكاديمي بل تستهدف أيضًا ممارسات الفساد الأخرى

يخضع التعليم العالي، مثله مثل أي قطاع آخر، لبعض ممارسات الفساد، حيث أن إدارة التعليم العالي تتضمن إدارة أنواع مختلفة من الموارد. ومن المعروف أن ممارسات الفساد تؤثر على كافة أنواع النفقات، ويشمل ذلك الإنشاء، وشراء المعدات، والمواد، ودفع الرواتب، وما إلى ذلك. وقد يعتبر ذلك شكلًا من أشكال سوء استخدام الموارد البشرية والبدنية، ويصحب ذلك الاستعانة بمصادر خارجية (نذكر منها على سبيل المثال خدمات الدعم للطلاب والدارسين). ومثلها مثل المستويات الأخرى من التعليم، يمكن أن تتطور ممارسات الفساد هذه حين توفر آليات التمويل فرص لسوء السلوك.

وهناك مثالًا أخيرًا للتلاعبات المحتملة في الإحصاءات التي قدمتها جامعة إل إلتو، الجامعة الحكومية في بوليفيا، والتي فشلت في توثيق أرقام القيد. ونتيجة لذلك، لم يصلها المخصصات المالية الخاصة بإتاوات الغاز ببوليفيا حتى وقت قريب.

وإذا خضنا فيما يكمن خلف هذه التشابهات، من أجل تقييم تكاليف الفساد المتنوعة في التعليم العالي، من المهم أن نضع في اعتبارنا أن التعليم العالي متميز باعتباره نشاط اقتصادي واجتماعي في المجالين التاليين:

- **أولًا**، هناك كثافة في "الاستثمار الرأسمالي الخاص، البشري منه، والمادي، بمعني أنه يتوجب تصميم وتحديد رأسمالها بشكل خاص لتشييد المباني، وتركيب معدات التدريب، وتعيين الموظفين والمحاضرين، وما إلى ذلك. فنتيجة لاختلاف رأس المال المادي والبشري إلى حد كبير في كل حالة وأنه يصعُب توحيدهم، فينتج عن ذلك بالتالي مقارنة تكاليف الاستثمار. فعلى سبيل المثال، نجد أنه بخلاف السلع المُصنعة، يكون لدى المورد المزيد من المعلومات عن التكاليف الفعلية مقارنة بها لدى المشتري (عدم تماثل المعلومات)، مما يفسر وجود فرص كبرى للفساد، حتى عندما تكون العطاءات التنافسية موجودة ومُلتزم بها. فهذه هي كل الحقيقة عن الموردين عبر الحدود، فعندما يتم توصيل التعليم من خلال الطرق المفتوحة أو التعليم عن بُعد (خاصة في حالة التعليم الإلكتروني)، وعندما يُقدم البرنامج أو المقرر جزءًا صغيرًا أو هامشي من الخدمات التي تقدمها الجامعة أو المؤسسة التعليمية بأكملها، فينجم عن هذا تكاليف الاستثمار بسهولة بين عدد من الخدمات المتنوعة.
- **ثانيًا**، التعليم العالي نشاط شبكي. فليس بالضرورة أن يكون هناك مجموعة من الهياكل التنظيمية لكنه بالأحرى تدفق للخدمات، وهذا هو، التدريب، البحوث، الشهادات، وخدمات الدعم للمجتمع، والاتفاقيات التعاقدية مع الصناعة والخدمات، والشراكة والروابط الأخرى مع الرُعاة. فكون النشاط شبكيًا، فسينعكس هذا على التعليم العالي من خلال خطرين رئيسيين: يكمن الخطر الأول في أنه غالبًا ما يتضمن نطاق الخدمات المقدمة جوانب تمارس فيها سلطة الاحتكار، وهي تكون إما في أيدي المؤسسة التدريبية أو أحد نظرائها، أو الاثنين، ولكن لا يتم تقديم الخدمات دائمًا من جانب طرف واحد من أصحاب المصالح المعنيين أو التحكم فيها بطريقة شفافة، وبالتالي من السهل تقديم فرص لممارسات الفساد يدعمها التواطؤ المحتمل للمصالح (قد يتدخل الرُعاة في اختيار طريقة توصيل الخدمة، ومزود الخدمة، والمعدات، وغيرها).

ويفسر هذا تنظيم السلطات الحكومية في العادة لعمل مؤسسات التعليم العالي، ويتطلب إجراء الدراسات الخارجية على أساس منتظم.

وفي نفس الوقت، عندما يمارس المنظمون (هيئات الاعتماد) جوانب لسلطة الاحتكار، وما هو أكثر من ذلك، وحين يحدث تصادم في المصالح بين الهيئات المنظمة ومؤسسات التعليم العالي،فمن الممكن أن يكون ذلك تفشي أو انتشار الفساد في كل مكان. فالمنظمون أنفسهم يحتاجون للتنظيم. وفي ملاحظة أخرى مختلفة ذات صلة بالموضوع، نجد أنه في العديد من الدول، بما في ذلك الدول الأوروبية، لا يوجد تنظيم للوظائف في التعليم العالي (خاصة وظائف التدريس) من خلال سوق حر كليًا للوظائف، مما يؤدي إلى خلق فرص للممارسات المُحرفة. وتحتاج كل هذه المشاكل للنظر فيها بشكل مناسب عندما نتناول مشاكل الفساد.

مواجهة التحديات

ستة خطوط تتبع عند العمل

فيما يلي ستة خطوط رئيسية للعمل لمواجهة التحديات المختلفة:

الخط 1

تنظيم السوق بمعايير تتسم بالشفافية

سواء كان النظام مركزيًا أو لا مركزيًا، فمع وجود الرقابة المهيمنة من جانب الدولة أو الإجراءات غير الحكومية، سيكون من الضروري تنظيم الظروف التشغيلية لسوق التعليم العالي لمكافحة الاحتيال. وهذا يعني وجوب وضع معايير وإجراءات واضحة للقبول.

ودفع هذا التخوف بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق لوضع آليات موثوق فيها وذات شفافية لإدارة امتحانات التخرج من التعليم العالي. فعلى سبيل المثال، وضعت أوكرانيا امتحانات وطنية موحدة، وأنشـأت قيرغيزستان نظامًا موحدًا للاختبار. وهذا يعني أيضًا وجوب وضع إرشادات واضحة للتقييم، ومعايير شفافة، وعمليات لضمان

الجودة، وهيئات للاعتماد. فقد مهدت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة اليونسكو الطريق لإضفاء الرسمية على إرشادات الجودة في التعليم العالي عبر الحدود. وبالطبع، فالمسألة ليست وضع إجراءات ومعايير شفافة فقط، بل التأكد أيضًا من أنها مُطبقة بالفعل.

فقد كان هناك العديد من النظم الناجحة لفحص المؤهلات وأوراق الاعتماد. وتحولت هذه النظم تدريجيًا لآليات إلكترونية، سواء بشكل مستقل على المستوي القومي (على سبيل المثال في جنوب أفريقيا، الصين والولايات المتحدة) أو من خلال مناشدة مساعدة المنظمات المتخصصة مثل كوال سيرش في أستراليا أو إكسبيريان في المملكة المتحدة. كما تدعي الصين أيضًا أن لديها نظام تحقق مركزي يمكن من خلاله التحقق من مشروعية المؤهلات، لكن لم يكن هناك دليل على أنها جاهزة للعمل بشكل كامل.

الخط 2

خفض خطر صراع المصالح

من الممكن أن يكون هناك وسائل فعالة تقلل من خطر صراع المصالح بين الوكلاء المسئولين عن الشهادة والاعتماد، وذلك من خلال إنشاء هيئات مهنية مستقلة تقوم على تمثيل عادل لأصحاب المصالح (عامة وخاصة). فالتطور الواعد من هذا الجانب هو الاستعانة بمصادر خارجية، والتعاقد من الباطن لإدارة الاختبار من أجل الحد من التدخلات وبالتالي تقليل احتمالية الاحتيال الأكاديمي. وهناك جانب آخر يتعلق بإنشاء منظمات مستقلة مثل وكالة جودة الجامعات الأسترالية. ويمكن أن تكون أيضًا شركات الاستشارات الخاصة التي تقدم خدماتها عبر الإنترنت لتقديم الأحكام على المؤسسات المعتمدة وغير المعتمدة وهذه مفيدة جدًا.

فيجب أن تمتثل المؤسسات للقواعد السلوكية التي تحد من السلوك المنحرف مثل الصراع بسبب تعارض المصالح. والنهج الهام الآخر هو فك ارتباط الهيئات المسؤولة عن الشهادات والاعتماد. فعلى سبيل المثال، في المجال الطبي، يذكر هيرينمان أنه يتوجب فصل العملية التي من خلالها يتقدم الأفراد للممارسة أو يصبحوا مؤهلين في مهنهم عن عالم

مؤسسات التعليم العالي: "لا يهم مدي التميز، فلا توجد جامعة تقدم تصريحًا لممارسة الطب. فهذه الرخصة تُمنح من خلال مجلس الأطباء الشرعيين الذين يديرون أيضًا نظام الاختبار الذي يتوجب على طلاب الطب اجتيازه. فيجب إعداد النظم المماثلة للقانون، والمحاسبة والتخصصات الأخرى. فالمدخل لهذا النظام الجديد هو السماح للعديد من مؤسسات التعليم العالي للتنافس مع بعضها البعض. ومع ذلك، في بعض المجتمعات، تتجه الرقابة المؤسسية لتأخذ شكل القمع السياسي. ونتيجة لذلك، بذلت الجامعات في هذه الدول مقاومة كبرى لضمان واعتماد الجودة من جانب الهيئات الخارجية.

فالمعضلة الحقيقية هي أن الدول التي تعاني من غياب في الرقابة الاجتماعية قد تدعم الفساد من خلال المطالبة بالاعتماد وممارسة الضغط لمزيد من المساءلة، وأن الدول التي لديها تقاليد ديمقراطية راسخة قد تحد من الاستقلالية وبالتالي ينحرف سلوك المؤسسات الأكاديمية لخدمة أجندة الرأي العام.

لتكون فعالًا، يجب أن يكون نظام المساءلة:

- موضحًا للقواعد والإجراءات المرتبطة بإدارة النظام التعليمي
- تقديم آلية لمراقبة الالتزام به
- تحديد آثار عدم الالتزام،
- مفروضًا بشكل مستمر

الخط 3

تطوير معايير وقواعد ممارسة النزاهة الأكاديمية

هناك مكون هام آخر للاستراتيجية لمواجهة الاحتيال الأكاديمي، وهو تصميم واعتماد قواعد مهنية وأخلاقية للسلوكيات لكلٍ من الطلاب والمعلمين. ولدى عدد من الدول مثل كندا، وهونج كونج والهند والولايات المتحدة خبرات ذات صلة بهذا الموضوع.

كما تم تنفيذ دراسات مقارنة من جانب المعهد الدولي للتخطيط التعليمي (IEP) في هذا المجال، وتوصلت هذه الدراسة للعديد من الشروط المطلوبة لمثل هذه القواعد لتكون

فعالة ويتم الامتثال إليها وهي: الإجراءات التشاركية لتصميمها وحمايتها، ونظام مناسب للمعلومات عن محتواهم و"قواعد اللعبة"، بما في ذلك عقوبات عدم الالتزام، وتدريب أصحاب المصالح الرئيسية المعنيين بالأمر، بما في ذلك أعضاء من أصحاب المهن التعليمية والإدارية. فالاهتمام الرئيسي لم يكن لتحديد وملاحقة الأفراد، بل لتغيير معتقدات الشعب وثقافة ضمان الجودة من خلال هيئات الاعتماد والمؤسسات الأكاديمية. وفي سياق التدويل وكذلك عولمة التعليم العالي، سيكون مطلوب اتباع إرشادات معينة وقواعد للممارسة من أجل استقطاب ودعم طلاب على المستوى الأجنبي .

الخط 4

استخدام أدوات إدارية أكثر فعالية وشفافية

هناك حاجة لأدوات إدارية أكثر فاعلية وشفافية لكل من الأشكال التقليدية والجديدة للتعليم العالي وللآليات والهيئات المسؤولة عن ضمان الجودة والاعتمادات.

فكلما زاد الاستخدام المنتظم لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نذكر من هذه الأنظمة على سبيل المثال احتمالية اكتشاف الاحتيال، وكشف السرقة الأدبية، وزيادة تكاليف ممارسات الفساد في عمليات الفحص والوصول لسوق العمل لخريجي التعليم العالي.

وهناك العديد من الأمثلة على ذلك. ففي الفلبين، يتم استخدام جهاز إلكتروني لكشف الاحتيال في الاختبارات بتحديد النتائج غير المحتملة إحصائيا (على سبيل المثال، عندما يظهر ارتفاع الدرجات بشكل كبير، أو عندما يكون التوزيع الإحصائي للنتائج غير مُنظم أو يصعب تفسيره). وتوصي الدول الأخرى، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية باستخدام موقع إلكتروني لاكتشاف السرقة الأدبية. ويوصي آخرون، باعتماد إجراءات تم معالجتها آليًا لإدارة جميع مراحل الاختبار.

فتعتمد هذه الإجراءات على خبرة أذربيجان، حيث أن عملية الالتحاق بالتعليم العالي تتم كليًا من خلال الحاسوب، وتصميم الامتحانات وإدارة الاختبارات، واختبارات الدرجات ومتابعة الالتحاق بالجامعة وإعلام المُرشحين بالنتائج.

وقد قرر المجلس الأعلى للجامعات في الهند الطلب من الجامعات إضافة دوائر للكمبيوتر للدرجات التي يمنحونها للطلاب من أجل تقليل تدوير الدرجات الجامعية المزيفة.

الخط 5

تسهيل الإتاحة العامة للمعلومات

هناك حاجة إلى نظم للمعلومات موثوق فيها وسهلة الاستخدام في مؤسسات التعليم العالي والاعتماد. وبشكل خاص، فلدى الدول المتحدثة بالإنجليزية دلائل للمقررات أو المؤسسات وتكون هذه الدلائل معتمدة مؤسساتهم ووكالات الاعتماد الموثقة.

فلدى ولاية أوريجون في الولايات المتحدة، مكتب للتصريح بالدرجة، وأكملت ولاية متشجن قائمة من وكالات الاعتماد غير الموثقة. علاوة على ذلك، أوجد المجلس الدولي لرؤساء الجامعة سجلًا لوكالات الاعتماد الموثقة. ومع ذلك، ففي سياق التدويل وعولمة التعليم العالي، هناك حاجة لتسهيل فوائد البيانات المرجعية الدولية على مقررات ومؤسسات التعليم العالي المعتمدة.

مهد مجلس اعتماد التعليم العالي (CHEA)، وهو هيئة مُنظمة لاعتماد التعليم العالي، الطريق أمام إيجاد لقاعدة بيانات مع أمثلة من الاعتماد الأمريكي التي تم الحصول عليها من مؤسسات التعليم العالي الموجودة في 31 دولة مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتوفر المعلومات عن الموثوقية، والجودة المعايير للمتقدمين المهتمين بالدورات على المستوى العالمي.

فعلى سبيل المثال، إذا تطرقنا للتعليم العالي عبر الحدود، هناك حاجة لنشر شئون التوظيف (على مواقع الإنترنت)، ومتطلبات الدورة وخطوط المساعدة بالإضافة للقواعد، واللوائح، والاتفاقيات، ومخططات إدخال الطلبة الجدد.

وجنوب أفريقيا مثال جيد علي ذلك، فهي تسعي للحفاظ على مواقع الإنترنت التي تدرج الجامعات ما وراء البحار المعتمدة. وأخيرًا، يتم وضع نظم لمعاقبة المؤسسات التي تقيد معلومات وتكون هذه النظم غير موثوق فيها أو مغلوطة.

الخط 6

وضع واستخدام مؤشرات الوعي أو "الأعلام الحمراء"

يمكن أن تساعد هذه المؤشرات عدد من أصحاب المصالح بمستويات مختلفة من المسئولية، بما في ذلك اعتماد المؤسسات والهيئات المسؤولة عن ضمان الجودة، ورؤساء وعمداء الجامعات، ومديري الأقسام، والأكاديميين، ومديري شركات التدريب الإلكتروني، ووكالات التمويل والرعاية، والطلاب، ومستخدم خريجي التعليم العالي.

التوجهات المستقبلية والدروس المستفادة والاستنتاج

سيعزز النمو المتواصل في الطلب لخدمات التعليم العالي، مصحوبًا بعدد من الوكالات المشاركة في السوق من الضغط لخلق المزيد من الممارسات المنحرفة. ولحُسن الحظ، وكنتائج مباشرة، يظل ظاهرًا التوجه تجاه المزيد من الشفافية، والمساءلة والسلوكيات المهنية.

في نفس الوقت، يتطلب هذا التوجه المزيد من التنظيم، وتصميم قواعد السلوك المهني، والتدريب على مكافحة الاحتيال الأكاديمي، والوصول بشكل أفضل للمعلومات الموثوق فيها، وفصل الاختبارات عن الوصول للوظائف وما إلى ذلك.

وفي نفس الوقت، تُظهر التوجهات الحالية أن الشهادة والاعتماد ذوا طبيعة متغيرة. فهناك توجيه مزيد من التأكيد على النتائج والمهارات التي تم الحصول عليها من جانب الطلاب بدلًا من العمليات أو الوسائل المُشاركة. وفي هذا السياق، قد تتغير فكرة "المساءلة" لاعتماد المؤسسات ونظم ضمان الجودة، وقد يكون هناك تحركًا واضحًا تجاه المزيد من الشفافية.

علاوة على ذلك، تتناول توجهات الفعل التكميلي بالفعل تحديات اعتماد آليات حالية لضمان الجودة والاعتماد لتطوير وتنوع الطلب. وتتضمن هذه التوجهات تعاون طوعي بين الشركاء داخل مهنة التعليم العالي، وإيجاد قوائم دولية من البرامج والمؤسسات المعتمدة والمضمونة من حيث الجودة، وتقديم خدمات استشارية للطلاب والمستخدمين المحتملين.

جدول 2-1 توقعات الطلب العالمي على التعليم العالي الدولي لخمسة بلاد من أصحاب أعلى المصادر

البلد	2000	2005	2010	2020	2025	النسبة المئوية للنمو
الصين	218,437	437,109	760,103	1,937,129	2,973,287	11.0
جنوب أفريقيا	81,370	96,681	114,269	155,737	172,671	3.1
الهند	76,908	141,691	27,193	502,237	629,080	8.8
اليابان	66,097	65,872	68,544	71,974	73,665	0.4
اليونان	60,486	68,285	75,339	84,608	89,903	1.6

يتوقع مبدأ التبعية، وهو سلسلة من الآليات والمنشآت التي تشترك في درجات مختلفة من المسئولية للشهادة، أن يتطور بشكل تدريجي عند مستويات مختلفة كما يلي:

- على المستوي *المؤسسي*، ستطور نظم التقييم الداخلي والمراجعة تطبيق آليات للمراجعة الخارجية. وهذه هي الحالة في سلوفاكيا، حيث قدم القانون مراجعة داخلية للجامعة كنشاط موضوعي يركز بشكل أساسي على تقييم فعال ومستقل لملائمة وكفاءة عمل المؤسسة التي تغطيها المراجعة.
- على المستوي *الوطني*، تعتمد ترتيبات ضمان الجودة علي عوامل تاريخية: تعليم عالي مركزي مقابل غير المركزي وحصة القطاع الخاص. وتقدم U21 مثال جيد: لا يُدار ضمان للجودة من جانب الجامعات المرموقة فحسب، ولكن من خلال المؤسسة المستقلة المرتبطة بشركة تحقيق الأرباح وهي التي تُسمى تعليم توماسون.
- على المستوي *الإقليمي الفرعي*، ستقيم هيئات الاعتماد الإقليمية، والعامة أو الخاصة (على سبيل المثال الشبكة الأوروبية المركزية والشرقية لوكالات ضمان الجودة) المؤسسات ومقدمي الخدمات التعليمية.
- على المستوي *الإقليمي*، سيتم تعزيز آليات إقليمية لمراقبة وملاحظة ضمان الجودة

القومي ونظم الاعتماد. فقد فضلت عملية بولونيا في أوروبا على سبيل المثال، إنشاء هيئات مثل الجمعية الأوربية للاعتماد (ECA) التي تهدف لجعل نظم ضمان الجودة القومية نظام يتم بالشفافية – وعدم استبدالها.

- على المستوي *الدولي*، يتم تحسين آليات دولية لمراقبة ومراجعة نظم ضمان الجودة الإقليمية والقومية والتمتع بمزيد من الدعم لأصحاب المصالح. فسيسعي اليونيسكو، والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمؤسسات الدولية الأخرى العامة والخاصة" لمبادرات في هذا السياق. ومع ذلك، لم يتم ضمان المبالغة في التفاؤل.

فيقول المراقبون أنه من غير المحتمل أن يتطور النظام الدولي للجودة الشاملة في المستقبل القريب كبديل للسياسات والإجراءات القومية بسبب المقاومة الداخلية، والقومية، والصعوبات العملية لفرض التنسيق، وقواعد اللعبة لمجموعة متفاوتة من مقدمي الخدمات التعليمية. ولكن بشكل مختلف، من غير المحتمل أن يتم وضع سوق دولي للتعليم العالي قريبًا. وفي نفس الوقت، تشير بعد الأقاويل أنه بسبب العولمة، من المحتمل أن تشجع الضغوط القوية على التركيز على مزودي سوق التعليم العالي.

- فهي تتمتع ببعض السمات التالية:
- قطاع تعليم عالي مستقر للصفوة (لكلٍ من العام والخاص)
- زيادة حصة مؤسسات الشركات
- تدهور، إن لم يكن غلق، بعض المؤسسات التقليدية للتعليم العالي العام.
- اختفاء العديد من المؤسسات الخاصة.
- التقلب الكبير وعدم استقرار المؤسسات الصغيرة. وقد يكون لدى ذلك نتائج هامة للأمور المتعلقة بالشفافية والمساءلة. وبالفعل، فإنه بالاعتماد على قطاع التعليم العالي المعني (وهي مؤسسات التعليم العالي الخاصة الصغيرة)، فإن فرص الفساد قد تظل مرتفعة أو قد تتزايد في المستقبل – وبالتالي، فهناك حاجة للحد منها.